

فلسطين

الوفد المصري يعود... ومعهم الحمدالله

العمل، الثقافة، السياحة. أما عن المغادرة الفجائية للوفد، فنقلت مصادر مقربة من الأخير أنها جاءت «للتشاور مع قيادة جهاز المخابرات في القاهرة»، لكن من دون أن تؤكد عودته بأفكار وحلول جديدة يمكنها دفع المصالحة، في ظل انقضاء المواعيد المتفق عليها منذ خمسة أشهر بين «حماس» و«فتح».

«حماس» ودحلان يبحثان «ما بعد عباس»

علمت «الأخبار» من مصادر مقربة من «حماس» أنه جرت مؤخراً مباحثات مع التيار الإصلاحي في فتح» الذي يقوده محمد دحلان، وذلك لنقاش مرحلة ما بعد رئيس السلطة محمود عباس. وتحدث الطرفان عن «خطوط تحالف في ما يتعلق بملفات منظمة التحرير والسلطة والحكومة»، وكذلك إمكانية دعم مرشح لرئاسة السلطة يمكن التوافق عليه، كما يمكن أن ينال دعم «الجهة الشعبية».

وتشير المصادر إلى أن هناك توافقاً في الأفكار حول توزيع المناصب التي يشغلها الرئيس عباس على ثلاثة أشخاص ومنع تكرار الرجل الواحد في القيادة. هذه التفاهات أنت في ضوء طروحات قدمتها أخيراً السلطات المصرية إلى «حماس» بإعادة تفعيل المجلس التشريعي (البرلمان)، بشرط موافقة الحركة على رئاسة النائب سلام فياض «المقبول أميركياً ودولياً»، وذلك لتجاوز مشكلة تولي عزيز دويك، القيادي في «حماس» ورئيس «التشريعي»، الرئاسة بعد عباس، في ظل أن القانون الأساسي ينص على أن رئيس التشريعي هو من ينوب عن الرئيس في حال وفاته، وهو ما حاول عباس الالتفاف عليه في آذار الماضي عندما أعلن تشكيل المحكمة الدستورية الفلسطينية، قبل أن يكون هناك دستور للدولة، وهو ما عده قانونيون ممارسة سياسية لتكريس الحكم ما بعد الرئيس.

المصادر قالت إن «حماس» ردت على المصريين بأنها ترخّب بتفعيل «التشريعي» بعد تعطيله من الرئيس عباس عام 2007، لكن «التخلي عن رئاسة المجلس غير مقبولة ولن تفرط بها خلال الفترة المقبلة».

أنه لا يعود بحلول. إلى جانب قبول «حماس» تأمين الوفد الزائرة، سيلتقي الحمدالله وفرج قيادة «حماس» على أفراد اليوم، ثم يجتمعان بحضور الوفد المصري «للتباحث في ملفات المصالحة المتعثرة»، تضيف المصادر. كذلك توقعت المصادر حدوث لقاء بين مدير قوى الأمن في غزة توفيق

سيلتقي الحمدالله وفرج قيادة «حماس» ثم الوفد الأمني

أبو نعيم، ورئيس الوزراء الذي يحمل حقيبة الداخلية، وذلك «للتباحث في القضايا الأمنية، خاصة قضية بوابة صلاح الدين (جنوب القطاع)» التي رفض أبو نعيم إغلاقها مسبقاً وتدخل منها حالياً بضائع مصرية، فيما أدخلت إيرادات إلى «حماس» تقدر بـ3,5 ملايين دولار.

وعلمت «الأخبار» أنه وفق التفاهات بين «حماس» و«الوقاق» والوفد المصري، سيبدأ الأسبوع المقبل استيعاب مئات الموظفين التابعين لحكومة رام الله في وزارات غزة، إذ سيعودون إلى أكثر من ست وزارات هي: التعليم، الشؤون الاجتماعية، الأشغال،

علاقات مع الشخصيات ومراكز القوى في القطاع». المصادر نفسها قالت لـ«الأخبار» إن الوفد الذي يرأسه اللواء في جهاز «المخابرات العامة» سامح نبيل، ومعهم العميد في الجهاز نفسه عبد الهادي فرج، والقنصل العام المصري في رام الله خالد سامي، كان قد غادر غزة الخميس الماضي - قبل عودته - بعدما لم يفلح في دفع «حماس» إلى تسليم الجبائية، وأيضاً بعدما «لم يستطع الالتفاف على تعنت الحركة في فرض سيطرة الحكومة على بعض الوزارات التي لها علاقة بالجبائية غير وزارة المالية». وكان الوفد قد زار الإثنين الماضي وزارة النقل والمواصلات بصحبة وزيرها في حكومة «التوافق» سميح طييلة، لتسلم الملفات الداخلية في الوزارة، بما في ذلك الموارد المالية التي تمثل قرابة 20% من الجبائية الداخلية للحكومة في غزة، لكن ذلك قوبل برفض وكيل الوزارة في غزة تسليمهم ما يطلبون، منذراً بأن هذه الأمور متعلقة بالجبائية، وأن تسليمها يتم بعد إعلان الحكومة حل مشكلة الموظفين.

وترى المصادر أن تعنت «حماس»، رغم ما حملته من «مخاطرة» بشأن مستقبل المصالحة، أثمر عن «ضغط مصري على رام الله لحل قضية موظفي غزة»، خاصة أن الوفد التقى قبل مغادرته المؤقتة نائب رئيس الوزراء، زياد أبو عمرو، وحمل له «رسالة شديدة اللهجة بضرورة حل قضية الموظفين لكي تسلم حماس الجبائية»، وهو إلى حد ما قد يفسر زيارة الحمدالله، رغم

جولة جديدة من المباحثات. ليس لإحياء المصالحة الفلسطينية

بما قليلاً. في ظل تلك تمسك كل من «حماس» و«فتح» بشروط «تفصيلية».

مقترحات كثيرة تطرح وتُسحب، لكن «المبشر» بالخير لغزة أن الوفود - المصرية والفلسطينية - لا تزال تأتي إليها

غزة - هاني إبراهيم

مع أن «إجازة» الوفد الأمني المصري امتدت لثلاثة أيام بدلاً من 24 ساعة كما كان معلنًا، ورغم أن خروجه كان فجائياً وبطريقة أشعرت حركة «حماس» بأن المصالحة انتهت، فإن الوفد عاد ظهر أول من أمس عبر حاجز «بيت حانون - إيريز»، وما لبثت حكومة «الوقاق الوطني» أن أعلنت أمس، أن رئسها رامي الحمدالله سيحل «ضيفاً» في قطاع غزة اليوم، من دون أن تحدد مضمون الزيارة وتفصيلاتها. وسيرافق الحمدالله في هذه الزيارة رئيس جهاز المخابرات الفلسطينية ماجد فرج، فيما من المقرر أن يلتقي الاثنان بـ«حماس» والوفد المصري الذي كان آخر ما وصل إليه هو عجزه عن إقناع الحركة بتسليم الجبائية الداخلية في غزة والأمن لرام الله من دون تقديم ضمانات من الأخيرة بدفع رواتب موظفي حكومة غزة السابقة. مع ذلك، عمل الوفد هذه المرة على لقاء «أغلب ألوان الطيف الفلسطيني» منذ قدومه في الخامس والعشرين من شباط الماضي، كما تقول مصادر مقربة من «حماس»، الأمر الذي أثار الريبة لدى جهات أمنية وسياسية في الحركة، إذ شعرت أن هذه اللقاءات تحمل أهدافاً غير معلن عنها تتعلق بالتعرف على «تفاصيل المجتمع الغزي كافة، وبناء

من الفصائل المسلحة، واستهدفت بغارات جوية مواقع عدة في ريف درعا الشرقي، بينها بلدات بصر الحريز والغارية الغربية والحراك، ونقاط في منطقة اللجاة. ويعد هذا الاستهداف الجوي، الأول من نوعه لتلك المنطقة بعد إقرار منطقة «تخفيض التصعيد» في الجنوب. وترافق القصف مع وصول تعزيزات إضافية إلى بلدة إزرع والمناطق المجاورة. وفي انتظار ما سيتمخض عنه التوتر على الأرض في الجنوب، وفي مجلس الأمن، تقدم الجيش أمس في غوطة دمشق الشرقية، وسيطر على بلدة افتريس، بما يضعه على تماس مع أطراف الكتل العمرانية لبلدات حمورية وسقبا وجسرين. كذلك أمن الجيش عزل مدينة حرسنا عن مدينة دوما، عبر سيطرته على محيط الطريق الرئيس بين المدينتين، في محيط إدارة المركبات.

أما في الشمال السوري، فقد فرض التقدم السريع للقوات التركية تغييرات مهمة على المشهد في محيط عفرين؛ فبالنوازي مع نزوح مئات المدنيين من جب عفرين الذي يوشك أن يغلق بشكل كامل، دخلت قوات الجيش السوري وحلفائه إلى المناطق التي كانت توجد فيها «وحدات حماية الشعب الكردية» في محيط الطريق الرئيس نحو أعزاز، بين بلدتي الزيارة ومنغ، وفي غرب بلدتي نبل والزهران. البلدات الأبرز التي دخلها الجيش، هي كيمار وبرج القاص وياصوفان (غرب نبل والزهران)، وباشمرة (شمال جبل الشيخ عقيل غرب عندان)، ودير جمال ومنغ على الطريق الرئيس نحو أعزاز. ويأتي تسلم الجيش وحلفائه لتلك المناطق في خطوة لاستباق التحرك التركي ومنعه من التوسع شرقاً، باتجاه مناطق مهمة في تأمين شمال حلب. وتأتي تلك التطورات في وقت نقلت فيه وسائل إعلام تركية، عن المتحدث باسم الحكومة التركية، بكر بوزداغ، قوله إن المحادثات بين بلاده والولايات المتحدة بشأن وضع مدينة منبج قد وصلت إلى مرحلة متقدمة، وإن وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو سوف يزور واشنطن في التاسع عشر من الشهر الجاري، لبحث هذا الملف. ولم يعط بوزداغ تفاصيل حول طبيعة التفاهات التي تم التوصل إليها، ولكنه حذر من أن فشل الولايات المتحدة في الوفاء بالتزاماتها مجدداً، سوف يدفع تركيا إلى تكرار سيناريو عفرين، في شمال شرق سوريا.

(الأخبار)

تنحصر مشكلة المصالحة في تسليم الجبائية مقابل تكفل رواتب موظفي غزة (أف ب)



الرياض تحتفظ بصادراتها في استيراد الأسلحة

العقد الماضي (2008 - 2017)، موضحاً أن 62% من واردات الأسلحة الهندية في الفترة الممتدة من 2013 إلى 2017 كانت روسية الصنع، فيما تضاعفت واردات الأسلحة الأميركية للهند بنسبة 557% في الفترة نفسها. ويأتي الكشف عن هذه الأرقام في وقت تتواصل فيه صفقات بيع الأسلحة الغربية للسعودية، على الرغم من تزايد الحملات المناهضة لذلك. وتمثل آخر تلك الصفقات في الاتفاق على بيع السعودية سرباً من المقاتلات البريطانية الصنع، والذي أعلن عنه في ختام زيارة ولي العهد السعودي إلى بريطانيا (بلغت قيمة الصفقة التي تشمل 48 مقاتلة «تأيفون» 14 مليار دولار). وكانت كل من النرويج وألمانيا حظرتا بيع الأسلحة إلى السعودية على خلفية حرب اليمن، إلا أن الدعوات المماثلة في بريطانيا والولايات المتحدة لم تنجح في فرض الحظر على بيع الأسلحة لدى الحكومتين الأكثر استفادة من السوق السعودية. وأعطت حكومة تيريزا ماي الضوء الأخضر لإبرام الصفقة الأخيرة على الرغم من احتجاج حزب «العمال» المعارض والمنظمات غير الحكومية، وهو ما فتح نقاشاً واسعاً في لندن، في موازاة حراك تقوده المعارضة السويدية يستهدف حظر الأسلحة على كل من الإمارات والسعودية (الأخبار)

احتفظت السعودية بموقعها في الصدارة العالمية، كسوق للأسلحة الغربية، وفي مقدمها الصناعات العسكرية الأميركية. وحصدت الرياض، بحسب دراسة لـ«معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام» (سيبري)، المركز الثاني، بعد الهند، في حجم استيراد الأسلحة في السنوات الخمس الماضية، على الرغم مما تواجهه من حملات غربية تعارض بيع المملكة الأسلحة على خلفية حرب اليمن. ولحظت الدراسة، التي راقبت شحنات الأسلحة في الفترة الممتدة بين 2013 و2017، أن 61 في المئة من أسلحة السعودية مصدرها الولايات المتحدة، و23 في المئة مصدرها المملكة المتحدة، وسط تزايد تدفق الأسلحة إلى منطقة الشرق الأوسط، بنسبة بلغت 103 في المئة، في العقد الماضي. ووفقاً للدراسة، فإن منطقة الشرق الأوسط استقبلت 32 في المئة من مبيعات الأسلحة في العالم، في الفترة الواقعة بين العامين 2008 و2017. وأنت مصر في المرتبة الثالثة عالمياً بعد ارتفاع قيمة وارداتها من الأسلحة 215% خلال الفترة الأخيرة المذكورة، فيما حلت الإمارات في المرتبة الرابعة.

وعد «معهد ستوكهولم» الهند كأكبر مستورد للأسلحة في العالم في السنوات العشر الماضية، مشيراً إلى أنها استوردت 12% من إجمالي الأسلحة المصدرة حول العالم في خلال

أرغم بعض المفرج عنهم على حمل سوار إلكتروني

إصدار الملك سلمان، أول من أمس، أمراً بتشكيل «دوائر مختصة بمكافحة الفساد لدى النيابة العامة». وبحسب النائب العام السعودي، سعود المعجب، فإن الأمر نابع من «رغبة في مزيد من الفعالية، ورفع الجودة والأداء، وتسريع إجراءات التعامل (مع قضايا الفساد».

(الأخبار)

«فوربس» كشفت، عقب إطلاق سراح الوليد بن طلال، أنه تم منع الأخير من السفر إلى خارج البلاد إلا بصحبة شخص تختاره الحكومة، وأنه هُدد بملاحقته قضائياً في حال مخالفته تلك التعليمات. تعليمات اجتهدت السلطات في إخفائها عن طريق تصوير المفرج عنهم، إعلامياً، «في أحسن حالاتهم»، فضلاً عن مساعدتها في طمأننة الأوساط الاستثمارية عبر سلسلة خطوات، كان أبرزها الاجتماعات السرية التي عقدها ابن سلمان في مناطق متفرقة من السعودية مع المستثمرين. هذه المساعي يجري العمل على تكثيفها قبيل الزيارة المرتقبة لولي العهد إلى الولايات المتحدة في 19 آذار/ مارس الجاري، والتي سيستكمل فيها الأمير الشاب حملة العلاقات العامة الأخيرة، والتي تنفق المملكة عليها ملايين الدولارات. وتجلي أحدث قرارات المملكة على هذا الصعيد في